السياسة
AL-SEYASSAH
alseyasshnewspaper
@alseyasshnews
الاقتصادية
www.alseyassah.com

8,1 مليون دينار أرباح "بوبيان للبتروكيماويات"

■ أظهرت البيانات المالية لشركة بوبيان للبتروكيماويات ارتفاع أرباح الشركة في التسعة أشهر المنتهية في 31 يناير 2022 بنسبة 10٪ على أساس سنوي.

بحسب نتائج الشركة للبورصة بلغت أرباح الفترة 8,158 مليون دينار (27,04 مليون دولار)، مقابل أرباح عام 2020 البالغة 7,407 مليون دينار (24,55 مليون دولار).

وقالت الشركة في بيان للبوصة إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى زيادة حصة الشركة في نتائج الشركات الزميلة. وبلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة في التسعة أشهر المنتهية في 31 يناير 2022 نحو 54,52 مليون دينار، مقابل 49,33 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2021، بارتفاع نسبته 11٪.

وارتفع إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم بنحو 14٪؛ لتصل إلى 242 مليون دينار.

قفزت 560 مليون دينار خلال 2021... وموجوداتها تراجعت 11,6 في المئة إلى 2,8 مليار دينار

نمو أصول شركات الاستثمار الإسلامية المدارة 20٪ إلى 3,3 مليار دينار

■ كتب - أحمد فتحي:

حققت الأصول المدارة من قبل شركات الاستثمار الإسلامية نمواً واضحاً خلال عام 2021 بنسبة 20,3 في المئة وبقيمة 560,9 مليون دينار لترتفع من 2,758 مليار دينار في نهاية 2020 إلى 3,319 مليار دينار في نهاية ديسمبر الماضي، كما زادت على أساس شهري بنسبة 1,4 في المئة وبقيمة 47 مليون دينار، وذلك بعد أن كانت 3,27 مليار دينار في نوفمبر.

وتشمل الأصول المدارة من قبل شركات الاستثمار الإسلامية التي انخفض عددها من 32 شركة في ديسمبر إلى 25 شركة في ديسمبر، عدة بنود منها استثمارات المحافظ الاستثمارية والتي حققت نمواً بنسبة 20,4 في المئة وبنحو 438,9 مليون دينار من 2,148 مليار دينار في ديسمبر إلى 2,58 مليار في نهاية ديسمبر، كما زادت على أساس شهري بنسبة 1,5 في المئة وبقيمة 39,6 مليون دينار، وذلك بعد أن كانت 2,547 مليار دينار في نوفمبر الماضي.

في المقابل ارتفعت الأصول المدارة لشركات الاستثمار الاسلامية عبر صناديق الاستثمار بنسبة 45,3 في المئة وبقيمة 186,4 مليون دينار لترتفع من 411,3 مليون دينار في نهاية ديسمبر إلى 597,7 مليون دينار في نهاية ديسمبر الماضي، كما ارتفعت بنسبة 1,4 في المئة على أساس شهري وبقيمة 8,3 مليون دينار في ديسمبر بعد أن كانت 589,4 مليون دينار في نوفمبر.

وشهدت البيئة التشغيلية لشركات الاستثمار تغيرات واضحة خلال العام 2021 كان أهمها استمرار تداعيات أزمة "كورونا"، وتذبذب أسواق المال المحلية والاقليمية والعالمية على وقع تغير أسعار النفط العالمية، وهي أمور أثرت بشكل كبير على شركات الاستثمار، لتنخفض أصول (موجودات) شركات الاستثمار الإسلامية خلال 2021، بنحو 369,3 مليون دينار وبنسبة 11,6 ٪ منخفضة من 3,185 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2020 إلى 2,81 مليار دينار في ديسمبر الماضي، كما تراجعت على أساس شهري بقيمة 23,9 مليون دينار وبنسبة 0,8 في المئة مقارنة بـ 2,84 مليار دينار في نوفمبر.

وتراجعت أرصدة الشركات في البنوك والموسسات المالية الأخرى بنحو 41,1 مليون دينار وبنسبة 20,4 ٪ لتصل إلى مستوى 160,4 مليون دينار في ديسمبر مقابل 201,5 مليون دينار بنهاية ديسمبر، فيما حققت إستثمارات الشركات في القطاع المالي نمواً بنحو 133,8 مليون دينار وبنسبة 18,5 في المئة لترتفع من 724,2 مليون دينار في نهاية 2020 إلى 858 مليون دينار في نهاية ديسمبر الماضي.

وتراجعت الموجودات الأجنبية لشركات الاستثمار الإسلامية بنحو 267,1 مليون دينار وبنسبة بلغت 35,7 في المئة، لتصل إلى 481,2 مليون دينار في ديسمبر، مقابل 748,3 مليون دينار في ديسمبر الماضي، حيث بلغ النقدي لدى البنوك والموسسات الأجنبية نحو 17,4 مليون دينار، وبلغت الاستثمارات المالية 289,9 مليون دينار، و89,5 مليون دينار للاستثمارات غير المالية، وبلغت عمليات التمويل للعملاء 11,5 مليون دينار.

في المقابل تراجعت المطلوبات الأجنبية بنسبة 27,9 في المئة من 318,6 في نهاية 2020 إلى 229,7 مليون دينار في نهاية ديسمبر الماضي، حيث تراجعت ديون شركات الاستثمار الاسلامي للبنوك والموسسات المالية الأجنبية بنسبة 9,8 في المئة وبقيمة 18,7 مليون دينار من 190,8 مليون دينار إلى 172,1 مليون دينار.

وانخفضت التزامات شركات الاستثمار الاسلامية بنسبة 11,6 في المئة وبقيمة 369,3 مليون دينار خلال 2021 لتتراجع من 3,185 مليار دينار في نهاية ديسمبر إلى 2,81 مليار دينار في نهاية ديسمبر، وشملت هذه الالتزامات، التمويلات التي حصلت على هذه الشركات من القطاع المالي والتي تراجعت بنسبة بلغت 26,2 في المئة وبقيمة 231,8 مليون دينار لتنخفض من 853,7 مليون دينار في ديسمبر إلى 621,9 مليون دينار في ديسمبر.

وتنقسم هذه الالتزامات إلى ثلاثة بنود وهي التمويل من البنوك المحلية، التمويل من شركات الاستثمار، التمويل من موسسات مالية أخرى، حيث هبطت التزاماتها للبنوك المحلية بنحو 208,5 مليون دينار بنسبة 35,6 في المئة من 585,4 مليون دينار في 2020 إلى 376,9 مليون دينار في ديسمبر.

ولم يتغير رصيد مديونيات هذه الشركات لصالح شركات الاستثمار الأخرى منذ شهر نوفمبر 2020 حتى ديسمبر الماضي ليستقر عند مستوى 212,3 مليون دينار، كما استقر رصيد المديونيات للموسسات المالية الاخرى عند مستوى 35 مليون دينار منذ شهر نوفمبر من العام الماضي.

وانخفضت حقوق المساهمين 33,8 مليون دينار وبنسبة 2,4 في المئة من 1,384 مليار دينار نهاية ديسمبر 2020 إلى 1,35 مليار دينار في ديسمبر الماضي، لكنها ارتفعت على أساس شهري بنسبة 1,8 في المئة وبقيمة 24,8 مليون دينار .

الخصخصة ضمن ستراتيجيتنا

رزوقي: "الكويتية" تستهدف تشغيل 17 وجهة جديدة

■ قال الرئيس التنفيذي لشركة الخطوط الجوية الكويتية، معن رزوقي، إن خصخصة بعض الشركات التابعة تعد جزءا من استراتيجية الشركة المستقبلية.

وأضاف في حديثه مع العربية أن الشركة قامت بإعادة هيكلة تنظيمية داخل الشركة، قبل إعادة هيكلة الأسطول، وتمت في وقت قصير، لكي تكون الشركة جاهزة داخليا وتنظيميا للمنافسة.

معن رزوقي

وتابع: "جزء من استراتيجيتنا المستقبلية هو خصخصة شركات تابعة سنقوم بعمل ذلك في الوقت المناسب وبالمردود المناسب".

وأوضح أنه تم تفعيل إدارة كاملة لقطاع الشحن، وسيتم التركيز على هذا القطاع في العامين الحالي والمقبل، كما تنظر الشركة لعقد شراكات استراتيجية مع شركاء في الخدمات الأرضية.

وأعلنت شركة الخطوط الجوية الكويتية الاثنين عن إعادة هيكلة أسطولها الجوي بصفقة بقيمة 6 مليارات دولار مع شركة "إيرباص" المصنعة للطائرات تشمل 31 طائرة.

وقال رزوقي إن إعادة هيكلة الأسطول جرى التفاوض عليها خلال 3 إلى 4 أشهر، وتستهدف التحول من شركة تهتم بالتميز إلى الاهتمام بالكويت والمسافرين إلى الكويت.

وأوضح أن الشركة ستتلقى 4 طائرات من الأسطول الجديد خلال هذا العام، وتتطلع إلى تشغيل رحلات إلى 17 وجهة جديدة في 2022، مشيرا إلى أن هذه المعطيات سيكون مردودها إيجابيا خلال السنوات المقبلة .

وذكر أن الشركة قامت بزيادة عدد المقاعد بنسبة 15٪، وبعد الصفقة ستستطيع زيادة القدرة الاستيعابية على نحو أكبر ورفع السعة على الطائرات بنسبة 15 إلى 20٪، مشيرا إلى أن الطيران يحتاج إلى سعة استيعابية تصل إلى 80٪ حتى يصل إلى الربحية.

وتابع: "عملية إيجاد أسطول مناسب للوجهات التي نهتم بتشغيلها في المستقبل أعطتنا حافزا كبيرا للتعامل مع ارباص.

نمو الصادرات المصرية للكويت إلى 274 مليون دولار في 11 شهراً

■ اظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع قيمة الصادرات المصرية للكويت، مسجلة 274 مليون دولار خلال الـ11 شهراً الأولى من عام 2021 مقابل 229,4 مليون دولار خلال نفس الفترة من عام 2020، بنسبة ارتفاع قدرها 19,5٪.

وذكر الجهاز في بيان، أن قيمة الواردات المصرية من الكويت بلغت 1,4 مليار دولار خلال الـ11 شهراً الأولى من عام 2021 مقابل 1,7 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2020، بنسبة انخفاض قدرها 17,8٪.

وأشار الإحصاء إلى انخفاض قيمة التبادل التجاري بين مصر والكويت لتصل إلى 1,6 مليار دولار خلال الـ11 شهراً الأولى من 2021 مقابل 1,9 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2020، بنسبة انخفاض قدرها 13,3٪.

وتمثلت أهم مجموعاتٍ سلعية صدّرتها مصر إلى الكويت خلال الـ11 شهراً الأولى من 2021 في الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 56,4 مليون دولار، تليها آلات وأجهزة ومعدات كهربائية بقيمة 45,3 مليون دولار، وسجلت الفواكه نحو 24,8 مليون دولار، فيما بلغت الخضر والنباتات بقيمة 17,7 مليون دولار.

وذكر البيان، أن مجموعات سلعية التي استوردتها مصر من الكويت خلال الـ11 شهراً الأولى من عام 2022، الوقود والزيوت المعدنية ومنتجات تقطيرها بقيمة 1,3 مليار دولار، ومنتجات كيميائية عضوية بقيمة 30 مليون دولار.

وبلغت قيمة الاستثمارات الكويتية في مصر 353,5 مليون دولار خلال العام المالي 2021/2020 مقابل 363,7 مليون دولار خلال العام المالي 2019/2020 بنسبة انخفاض قدرها 2,8٪.

"أسواق المال" تعدل أحكام التعامل بالأوراق المالية

■ أصدرت هيئة أسواق المال ، قراراً بخصوص بعض التعديلات على أحكام التعامل في الأوراق المالية. بحسب بيان الهيئة الصادر فإن التعديل تضمن في مادته الأولى "يعدل الكتاب الأول (التعريفات) والكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما وفقاً للمرفق رقم (1) لهذا القرار". ونصت المادة الثانية من القرار على أن "تعدل ملاحق الكتاب الحادي عشر (التعامل في الأوراق المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 .

"المركزي" يمدد الموافقة لزيادة "الساير" حصتها في "وربة"

■ أعلن بنك وربة أن مجلس إدارة بنك الكويت المركزي وافق بتاريخ 20 فبراير 2022، على تمديد الموافقة على طلب شركة مجموعة الساير القابضة، لزيادة نسبة ملكيتها إلى 20٪ في رأسمال "وربة". وقال البنك في بيان للبورصة إن التمديد لمدة ثلاثة شهور أخرى تبدأ من تاريخ 21 فبراير 2022 وتنتهي في 21 مايو من العام نفسه.

وكانت أرباح بنك وربة ارتفعت في العام الماضي بنسبة 183,4٪؛ لتصل إلى 15,964 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2020 البالغة 5,634 مليون دينار.

تابعة لـ"كميفك" تشتري عقارين في المهبولة

■ أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" عن قيام إحدى شركاتها التابعة بشراء عقارين في منطقة المهبولة بدولة الكويت، بمبلغ قدره 3,75 مليون دينار. وقالت "كميفك" في بيان للبورصة إن صفقة الشراء سيترتب عليها زيادة في بند أصول الشركة وإيراداتها.

كانت أرباح "كميفك" تراجعت 69,7٪ في التسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ لتصل إلى 2,324 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 7,669 مليون دينار بالفترة نفسها من عام 2020.

صدور حكم لصالح "الأولى" بدعوى فسخ عقد مع "الصناعات"

■ أعلنت الشركة الأولى للاستثمار عن صدور حكم أول درجة لصالحها في دعوى فسخ عقد مع شركة الصناعات الوطنية.

وقالت "الأولى" في بيان للبورصة إن المحكمة قضت بقبول الدفع المُبدي بسقوط طلب بطلان العقد سند الدعوى المؤرخ في 22 فبراير 2006 بالتقادم الطويل بمرور 15 عاما.

كما قضت المحكمة برفض طلب الفسخ وألزمت المُدعية (الصناعات الوطنية) بالمصروفات ومبلغ 100 دينار مقابل أتعاب المُحاماة الفعلية.

ارتفاع النفط تراجع بعجز الموازنة 67 ٪

الشريعان: لا مساس بالدعم الحكومي للسلع والخدمات نهائياً

■ قال وزير التجارة والصناعة الكويتي، فهد الشريعان، في مقابلة مع "سكاي نيوز عربية" إن عجز الموازنة الكويتية للعام 2021/ 2022 تراجع بنسبة 67 بالمئة، ليصل إلى 3 مليارات دينار بدعم من ارتفاع أسعار النفط. واعتبر الشريعان أن تخطي سعر برميل النفط 100 دولار سوف "يشعل المضاربات"، واصفا الأسعار الحالية للخام بأنها "مبالغ بها، وارتفاعها مرتبط بالتوترات الجيوسياسية". وأعرب الوزير الكويتي عن اعتقاده بأن السعر المناسب للنفط بالنسبة للمستهلك والمنتج يتراوح بين 65 و80 دولارا.

فهد الشريعان

وأوضح أن سعر برميل النفط، وفق تقديرات موازنة الكويت، يتراوح بين 65 إلى 70 دولارا للبرميل.

وأضاف فهد الشريعان أن موازنة الكويت خصصت 2,6 مليار دينار لدعم قطاع الإسكان، كما حققت تخفيضات كبيرة في مصاريف البنود الاستثنائية وغير الأساسية. وفيما يتصل بالدعم الحكومي المقدم للسلع والخدمات في الكويت، قال الشريعان إنه "لن يكون هناك مساس بالدعم الحكومي نهائيا". وأشار إلى قرارات مرتقبة حول طرح قسائم الأراضي الصناعية للمستثمرين في غضون شهرين في الكويت.

الطبيخ: إنشاء هيئة للمحاسبة والمراجعة ضرورة لتطوير المهنة

وزير التجارة متوسطاً وفد جمعية المحاسبين

■ التقى وزير التجارة والصناعة فهد مطلق الشريعان برئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ، بحضور رئيسها الفخري يوسف صالح العثمان، حيث أكد الوزير خلال اللقاء أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية من جمعيات النفع العام الرائدة في النظام الاقتصادي الكويتي.

وأكدت الجمعية فى بيان ان الشريعان اشار الى أن الجمعية تعد صمام أمان للنظام الاقتصادي بشكل عام ، موضحا الأهمية الكبيرة لمهنة المحاسبة والمراجعة في استقرار المجتمع اقتصاديا وماليا.

وبدوره ، لفت رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن جمعية المحاسبين والمراجعين تمثل قيمة مضافة للاقتصاد لما تسهم به في تطوير أداء المهنة ومزاوليها ، مستدركاً أن تأسيس هيئة مستقلة للمحاسبة والمراجعة يمثل أهمية وضرورة ملحة لتوجيه المهنة إلى مزيد من التطور كما سيخفف كثيراً من الأعباء والمهام على جهات الدولة ومن بينها وزارة التجارة ، كونها ستتولى تأهيل كوادر وطنية من المحاسبين حديثي التخرج . وأشار إلى أن التفكير في تأسيس هيئة مستقلة للمحاسبة والمراجعة يأتي في ظل قيام دول خليجية مجاورة بتأسيس هيئة للمحاسبة والمراجعة انعكست إيجاباً على أداءها الاقتصادي وتطور دور المهنة ومزاوليها.

تداعيات اقتصادية خطيرة للحرب الأوكرانية... تهديدات للأسهم والنفط والقمح

■ قد يصل صدى الغزو المحتمل لأوكرانيا من قبل روسيا المجاورة إلى عدد من الأسواق حول العالم، من أسعار القمح والطاقة والسندات السيادية بالدولار إلى الأصول الآمنة وبورصات الأسهم.

واشارت وكالة "رويترز" ان هناك خمسة محاور توضح أين يمكن الشعور بالتصعيد المحتمل للتوترات عبر الأسواق العالمية ، وفى مقدمتها الملاذات الآمنة حيث عادة ما يشهد حدوث خطر كبير عودة المستثمرين إلى السندات، التي يُنظر إليها عمومًا على أنها الأصول الأكثر أمانًا، وقد لا يختلف الأمر هذه المرة، حتى لو كان الغزو الروسي لأوكرانيا يخاطر بمزيد من التأجيج في أسعار النفط، وبالتالي التضخم ، أما الذهب الذي يُنظر إليه أيضًا على أنه ملاذ في أوقات الصراع أو الأزمات الاقتصادية، فيتشبث بقمم 13 شهرًا.

العامل الثاني يتمثل فى الحبوب والقمح الذى من المرجح أن يكون لأي انقطاع في تدفق الحبوب من منطقة البحر الأسود تأثير كبير على الأسعار، مما سيزيد من تضخم أسعار الغذاء في وقت تشكل القدرة على تحمل التكاليف مصدر قلق كبير في جميع أنحاء العالم بعد الأضرار الاقتصادية التي سببتها جائحة "كوفيد-19 " .

العامل الثالث هو النفط والغاز الطبيعي حيث من المرجح أن تتأثر أسواق الطاقة إذا تحولت التوترات إلى صراع. وتعتمد أوروبا على روسيا للحصول على حوالي 35٪ من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، الذي يأتي معظمه عبر خطوط الأنابيب التي تعبر بيلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا، و"نورد ستريم 1" الذي يذهب مباشرة إلى ألمانيا، وخط أنابيب آخر عبر أوكرانيا.

وقال جيه بي مورغان إن التوترات تهدد بحدوث ارتفاع أسعار النفط، مشيراً إلى أن الارتفاع إلى 150 دولارًا للبرميل سيقلل من نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 0,9٪ لالنصف الأول .

العامل الرابع انكشاف الشركات حيث يمكن أن تشعر الشركات الغربية المدرجة أيضًا بالعواقب المترتبة على الغزو الروسي، على الرغم من أن أي ضربة للعائدات أو الأرباح لشركات الطاقة قد يتم تعويضها إلى حد ما من خلال قفزة في أسعار النفط.

اما العامل الخامس السندات الدولارية والعملات حيث تصبح الأصول الروسية والأوكرانية في طليعة أي تداعيات على الأسواق من عمل عسكري محتمل .

الدينار الكويتي 1 KD

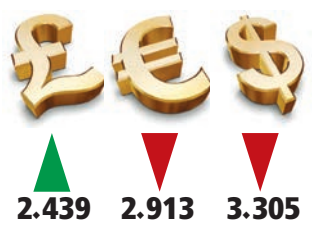

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
7.608	8.269	6.315

تراجعات محدودة لمؤشرات البورصة رغم أزمة أوكرانيا

السيولة 75 مليون دينار وأداء متماسك لمعظم الأسواق الخليجية

علي العنزي

استمر مؤشر السوق الرئيسي بتسجيل خسائر اكبر من الأول والعام وتراجع بنسبة 0.42 في المئة هي 26.83 نقطة ليقفل على مستوى 6315.58 نقطة.

تماسكت مؤشرات بورصة الكويت الرئيسية وسجلت تراجعات محدودة وسط تغيرات دراماتيكية في الأزمة الأوكرانية، التي ألقت بظلالها إيجاباً على أسعار الطاقة، وسلباً على مؤشرات الأسواق المالية العالمية.

وفقد مؤشر السوق العام نسبة 0.23 في المئة فقط هي 17.89 نقطة ليقفل على مستوى 7608.89 نقاط بسيولة جيدة، لكنها أقل من سيولة أمس الأول، بلغت 75 مليون دينار تداولت 281.9 مليون سهم عبر 14765 صفقة، وتم تداول 142 سهماً ربح منها 36 سهماً بينما تراجع 91 واستقر 15 دون تغير.

وسجل مؤشر السوق الأول نسبة أقل وخسر فقط 0.18 في المئة أي 14.54 نقطة ليقفل على مستوى 8269.31 نقطة بسيولة كبيرة بلغت 52.2 مليون دينار تداولت 117.2 مليون سهم عبر 7615 صفقة، وربحت 8 أسهم بينما خسر 16 سهماً واستقر سهمان دون تغير.

واستمر مؤشر السوق الرئيسي بتسجيل خسائر اكبر من الأول والعام وتراجع بنسبة 0.42 في المئة هي 26.83 نقطة ليقفل على مستوى 6315.58 نقطة بسيولة بلغت 22.7 مليون دينار تداولت 164.7 مليون سهم عبر 7150 صفقة، وتم تداول 116 سهماً ربح منها 28 وخسر 75 بينما استقر 13 دون تغير.

تطورات جديدة

وسط تحرك جديد للأزمة الأوكرانية قامت به روسيا واعترافها بمقاطعتين أوكرانيتين كجمهوريتين منفصلتين وتحريك القوات الروسية للدخول بهما ورفع مستوى التحدي بين الغرب وروسيا والذي ضغطت بشكل لافت على مؤشرات الأسواق المالية الآسيوية التي عملت مبكراً صباح أمس، ورفعت من أسعار النفط والذهب بدأت تعاملات بورصة الكويت على اللون الأحمر وسجلت المؤشرات خسائر واضحة أول نصف ساعة قبل أن تبدأ عمليات شراء مرة جديدة على أسهم كتلة الاستثمارات الوطنية لتغير من وجه التشاؤم في البورصة وتدعم المؤشرات بقوة ليقلص الخسائر ويبقى على خسارة محدودة.

وكانت الأسهم القيادية الأربعة الكبرى متراجعة كبيتك وأجيليتي ووطني وزين، بينما ربحت أسهم كابلات واستثمارات والبورصة قبل أن يتراجع الأخيران ويبقى كابلات مستمراً بالارتفاع ساندة سهم البنك الدولي بعد ارتفاع أرباحه وتوزيعته السنوية التي أرضت مساهميه.

وارتد كذلك سهم هيومن سوفت والجزيرة والمباني ومشاريع، في المقابل تباين أداء الأسهم الصغيرة والمتوسطة إذ خسر جي إف إتش 2 في المئة كذلك تراجعت أسهم الأولى والتخصيص والعربية العقارية بعد بداية خضراء كما تراجع سهم الصفاة أيضاً بينما حقق ارتفاعاً سهم إنوفست وأسيكو وأرزان وأعيان الاستثمارية وكامكو لتنتهي الجلسة متوازنة دون انزلاق وتراجع كما هو حال معظم مؤشرات الأسواق المالية العالمية.

ووسط أداء متماسك، خسرت 4 مؤشرات خليجية بنسب محدودة بينما ربح مؤشرا سوقي أبوظبي وقطر وحقق الأول نمواً بأكثر من نصف نقطة مئوية وغاب السعودي بسبب عطلة يوم التأسيس السعودي الذي يصادف 22 فبراير، واستفادت مؤشرات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع أسعار الطاقة التي خففت الهلع من نشوب حرب إقليمية كبيرة في أوكرانيا بين الغرب وروسيا وتلويح أميركا والغرب بالعقوبات الاقتصادية قوبل بالارتياح كما لن نغفل أن ارتفاع أسعار النفط عامل ضغط على نمو أرباح الشركات الصناعية في العالم مما يؤثر سلباً على نمو أرباحها بينما يعتبر عاملاً إيجابياً في دول مجلس التعاون الخليجي إذ يغطى جزءاً من عجوزات استمرت أكثر من 8 سنوات في موازنات الدول الخليجية.

«هيئة الأسواق»: مرونة في اشتراطات إدراج شركات المشاريع الصغيرة

- بما يتواءم مع قانونها فيما يخص تنظيم الأسواق ومنح الرخص
- تنظيم سوق خاص من خلال تخفيف المتطلبات وإعادة النظر في أخرى

عيسى عبدالسلام

كشفت مصادر مطلعة لـ «الجريدة»، أن هيئة أسواق المال اعتمدت في دراستها التي تعكف عليها بشأن تنظيم منصة خاصة لتداول الأسهم الصغيرة والمتوسطة في بورصة الكويت للأوراق المالية على المرونة في توفيق أوضاع هذه الشركات، بما يتناسب مع الأطر التي سيتم وضعها للسماح لها بالإدراج، بحيث تتواءم مع متطلبات اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لعام 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وقالت المصادر إن الهيئة ستراعي الأوضاع الحالية التي تقف عندها الشركات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص البيانات المالية المطلوبة منها والمهل الزمنية لتقديمها وآليات الإفصاح التي ستتبعها هذه الشركات عند إدراجها في البورصة، إذ ستعمد الهيئة الى تخفيف الاشتراطات الخاصة بتداول هذه الشركات، وإعادة النظر في أخرى بغرض خلق نوع من التوازن بين القوائم المالية والادارية لها والمتطلبات التي ستفرض عليها.

وأوضحت أنه يصار إلى تسهيل الاشتراطات الخاصة بإدراج الشركات ذات رؤوس الأموال التي لا يقل رأسمالها عن 250 ألف دينار وما يزيد على ذلك، إذ يتم السماح لهذه الشركات بالإدراج المباشر، وسيتم الاعتماد على السعر الاسترشادي وآلية البناء السعري كسعر أولي للورقة المالية في أول أيام إدراجها.

وأضافت أنه سيتم عمل لقاءات مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وقت لاحق، بغرض مناقشة جدوى الإدراج وتدبير السيولة، وأهمية ذلك بالنسبة لزيادة رأس المال أو الحصول على تمويلات جديدة، لافتة الى أن الفترة الماضية شهدت توافقا خلال اجتماعاتها التمهيدية حول النماذج التنظيمية والإطار العملي الأمثل لاستقطاب النموذج الأفضل لإنشاء سوق ينظم الاستفادة من إدراج هذه الشركات.

وأشارت الى أن إنشاء بورصة نشيطة سيحفز استمرارية نمو قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يدعم أداء الاقتصاد الوطني ويوفر فرص توظيف متميزة، مستدركة أن فتح المجال أمام إدراج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأجنبية سيعزز مكانة الكويت على المستوى الدولي كمركز عالمي لاستقطاب عدد أكبر من هذه المشاريع ذات النمو والأداء المتميز.

وذكرت أن العديد من الأسواق المالية لجأت إلى إنشاء سوق متخصص لقيد وتداول الشركات الصغيرة والمتوسطة كمدخل لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وإحداث طفرة في نمو قطاعات محددة، لأنها إحدى القنوات المهمة التي يمكن من خلالها زيادة العوائد والايرادات في قطاعات انتاجية تمثل أحد القطاعات الحيوية في زيادة التنمية الاقتصادية في البلاد.

وبينت المصادر أن إنشاء بورصة متخصصة سيساعد في تمويل المشاريع الصغيرة، التي لا تنطبق عليها الشروط التمويلية عن طريق دخول شركاء، لخلق فرصة للاطلاع على ميزانية هذه الشركات وأدائها وتطوير أنشطتها بشكل يتناسب مع متطلبات المستثمرين، إذ سيتم العمل على تعديل الشكل القانوني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بتحويلها من شركات ذات مسؤولية محدودة ومؤسسات إلى شركات مساهمة.

بنوك ترفع مغريات التمويل لكبار العملاء

بمرونة في الضمانات ومهل سداد أطول

محمد الإتربي

رفعت مصارف من هامش المخاطرة في ملف التمويل لكبار العملاء في ضوء المنافسة الشرسة من بنوك أجنبية تتيح خطوط ائتمان بدون ضمانات ملموسة، إذ تكتفي بقوة التدفقات النقدية للعميل وسلامة مركزه المالي ودقة أنشطته التشغيلية.

وفي هذا السياق، أبدت بنوك محلية لعدة عملاء إمكانية توفير تسهيلات مصرفية بحدود وهوامش كبيرة وبمرونة عالية وغير مسبوقة فيما يخص الضمانات.

وذكرت المصادر، أن تلك الخطوة تأتي في ضوء زيادة المنافسة ورغبة القطاعات كافة في تحقيق ارتداد إيجابي وتحقيق خطوة نحو الأمام لتعويض ركود وخسائر العامين الماضيين، لاسيما في ضوء ما حققته قاعدة كبيرة من القطاعات الأساسية والشركات التشغيلية من صمود كبير في وجه الأزمة، أقلها عودتها السريعة والتحول للأرباح بشكل كبير والأكثر من ذلك قدرتها على التوزيع النقدي لعامين متتاليين رغم التحديات الجسيمة، التي كانت غير مسبوقة بشهادة البنوك المركزية كافة حول العالم بأن أزمة كورونا معقدة ومتشعبة وحادة.

وتشير مصادر إلى أن هناك مجاميع اقتصادية جديدة بدأت تتضح معالمها في السوق وتثبت كفاءتها التشغيلية، مما شجع بعض البنوك على فتح قنوات تواصل معها والعرض عليها تنويع مصادر التمويل ما بين تقليدي وإسلامي وبأدوات وخيارات مختلفة ومرونة عالية في السداد.

ومن أبرز المميزات الإضافية التي تتيحها البنوك حالياً لبعض العملاء التي ترغب في استقطابها هي رفع هامش المدة الزمنية للسماح، إذ تمنح بنوك حداً أدنى عاماً وبنوك أخرى تمنح مُهلاً أعلى وبهوامش فائدة أو عائد متدرج يراعي مصلحة الطرفين.

وتقول مصادر معنية، أن من أبرز التمويلات التي خرجت من المصارف في الأسابيع الماضية غالبيتها وجهت للاستثمار في السوق المالي، إذ حصل أكثر من عميل على مبالغ تتراوح بين 20 إلى 30 مليون دينار، ومعروف أن الفترة القصيرة المرحلية حالياً هي مرحلة توزيعات نقدية من شريحة الشركات الممتازة المعروف عنها عقد جمعيتها العمومية بشكل سريع والتوزيع النقدي أسرع ما يمكن أن يوفر هوامش ربحية سريعة تصل في بعض الشركات إلى 7 في المئة خلال أسابيع قليلة.

يذكر أن السوق يتميز حالياً بمعدلات سيولة عالية غير مرتبطة باتجاه الصعود أو التداعيات الجيوسياسية عالمياً، لاسيما أن تلك المعطيات لن تغير من توصيات التوزيعات التي أعلنت من جانب الشركات القيادية.

«ميد»: تعيين الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول خلال أسبوعين

تقترب مؤسسة البترول الكويتية (KPC)، المملوكة للدولة، من تعيين رئيس تنفيذي جديد، وفقا لمصادر مطلعة، حيث قال أحد المصادر لـ«ميد»: «شهدت عملية تعيين رئيس تنفيذي جديد تقدما كبيرا. من المحتمل إصدار إعلان رسمي خلال أسبوعين».

وأشارت «ميد» إلى أن المؤسسة تفتقر إلى رئيس تنفيذي دائم منذ تنحي هاشم سيد هاشم في أوائل ديسمبر، بعد أن أمضى فترة ثلاث سنوات، حيث تم تعيين العضو المنتدب للتخطيط والتمويل في مؤسسة البترول وفاء الزعابي رئيسة تنفيذية مؤقتة.

وتسببت إعادة الهيكلة المستمرة لمؤسسة البترول في حدوث اضطراب كبير بقطاع النفط والغاز في البلاد، مع تأجيل الموافقات على العديد من المشاريع. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من إعادة الهيكلة الجارية لمجلس إدارة الشركة بحلول نهاية مارس، وفقا لمصادر الصناعة.

وقد حاولت الكويت الحفاظ على نشاط قطاع النفط والغاز في عامي 2020 و2021 وسط مشاكل لوجستية تتعلق بوباء Covid-19 والانقسامات السياسية المحلية الشديدة.

أخبار الشركات

«جي إف إتش» تشتري مليوني سهم «خزينة»

قالت مجموعة «جي إف إتش» المالية، إنها اشترت ما يعادل مليوني سهم من أسهم الخزينة في بورصة البحرين وبورصة الكويت، لترتفع أسهم الخزينة من 202.3 مليون سهم إلى 204.3 ملايين، ما يعادل 5.41 في المئة من الأسهم الصادرة حتى 22 فبراير 2022.

تمديد طلب «الساير» لزيادة حصتها بـ «وربة»

أفاد بنك وربة، بأن بنك الكويت المركزي وافق على تمديد الموافقة على طلب شركة مجموعة الساير القابضة، لزيادة نسبة ملكيتها إلى 20 في المئة برأسمال البنك لمدة 3 أشهر أخرى، تبدأ من 21 فبراير وتنتهي في 21 مايو 2022.

تابعة لـ «كميفك» تشتري عقارين

ذكرت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك)، أن إحدى الشركات التابعة اشترت عقارين في منطقة المهبولة بـ 3.75 ملايين دينار، وعليه يكون الأثر المالي هو زيادة في بند أصول الشركة وإيراداتها.

«لوجستيك» و«الرابطة»: زميلة تصل إلى تسوية بشأن مشروع «دمياط»

قالت كل من كي جي إل لوجستيك وشركة رابطة الكويت والخليج للنقل، في بيان لهما، في بورصة الكويت، إنه بشأن التوصل إلى اتفاق مع هيئة ميناء دمياط، إذ إن شركة دمياط الدولية للموانئ وهيئة دمياط وبعض الأطراف المشاركة في مشروع دمياط من مقاولين وموردين تمكنوا من الوصول إلى اتفاق ملزم تضمّن إنهاء وتسوية جميع المنازعات التحكيمية الدولية والدعاوى القضائية والإجراءات القانونية داخل مصر وخارجها المرتبطة بمشروع وإنشاء وتشغيل محطة حاويات جديدة بميناء دمياط تسوية شاملة.

وأوضحت الشركتان أن هيئة ميناء دمياط ستلتزم بتسديد 160 مليون دولار لشركة دمياط الدولية للموانئ وبعض الأطراف الأخرى، مقابل عدول جميع الأطراف، سالفي الذكر، عن كل الإجراءات والأحكام التحكيمية المتخذة من بعضهم، والتنازل عنها حال تم السداد.

وأشارتا إلى أن الشركة الزميلة (شركة كي جي إل الدولية للموانئ والتخزين والنقل) وهيئة ميناء دمياط وحكومة مصر تمكنوا من الوصول، من خلال اتفاق آخر ملزم، إلى إنهاء وتسوية جميع المطالبات والإجراءات التحكيمية، في حال تم سداد 100 مليون دولار للشركة الزميلة.

«أعيان ع» تخسر 771 ألف دينار

خسرت شركة أعيان العقارية 771 ألف دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة مع خسائر قيمتها 11.6 مليون دينار، أي قلصت خسائرها بنسبة 93 في المئة.

«نور» توزع 6% نقداً و25% أسهم منحة

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي، أنها حققت أرباحا بقيمة 17.3 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 دسمبر 2021، مقارنة مع أرباح قيمتها 11.8 مليون دينار عن الفترة ذاتها من عام 2020، بنمو نسبته 46.2 في المئة، وبربحية بلغت 43.5 فلسا لكل سهم.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 6 في المئة، وبقيمة 2.44 مليون دينار، و25 في المئة أسهم منحة بقيمة 10.3 ملايين دينار.

3.4 ملايين دينار أرباح «عمار»

حققت شركة عمار للتمويل والإجارة أرباحا قيمتها 3.4 ملايين دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة مع أرباح قيمتها 58.1 ألف دينار، أي بنمو نسبته 5903 في المئة، بربحية بلغت 17.8 فلسا لكل سهم. وقد أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية.

«وربة ت» تربح 2.3 مليون دينار وتوزع 10% نقداً

حققت شركة وربة للتأمين أرباحا بلغت 2.34 مليون دينار عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، مقارنة مع أرباح قيمتها 1.82 مليون دينار خلال الفترة المذكورة من عام 2020، بارتفاع نسبته 28.5 في المئة، وبربحية بلغت 13.7 فلسا للسهم الواحد.

وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 10 في المئة عن كل سهم، وبمبلغ 1.71 مليون دينار.

«أليانز» تطرد مديري الصناديق بعد خسائر بمليارات الدولارات

فصلت شركة أليانز Allianz SE اثنين من المسؤولين عن إدارة مجموعة من صناديق التحوط التي يُزعم أنها خسرت مليارات الدولارات وأثارت تحقيقات من قبل المنظمين الأميركيين.

وأظهرت الإيداعات التنظيمية أن غريغ تورنانت وستيفن بوند نيلسون، اللذين أدارا صناديق التحوط الهيكلية ألفا لشركة أليانز غلوبال إنفستورز، تم فصلهما في ديسمبر.

ووفقاً للإيداعات التنظيمية، تم تسريح تورنانت، لانتهاك سياسات الشركة المصممة لضمان الامتثال للوائح الصناعة والمعايير المتعلقة بإعداد وتوفير التواصل مع العميل، بينما تم فصل بوند نيلسون، بسبب «انتهاك سياسات امتثال الشركة»، وفقاً لما ذكرته «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية.نت».

وتعد مغادرتهم هي الأحدث في سلسلة عمليات خروج مديري الصناديق في شركة التأمين العملاقة. وفي أواخر العام الماضي، استقال أيضاً جاكي هانت، كبير المسؤولين التنفيذيين في إدارة الأصول بشركة Allianz SE.

وقالت الشركة، إنها جنبت مخصصات بـ 3.7 مليارات يورو (4.2 مليارات دولار) لتغطية التسوية التي تم التوصل إليها مع بعض المستثمرين في هذه الصناديق وتكاليف أخرى ذات صلة.